المشاركة السياسية والإسلام السياسي في الجزائر

حركة حمس: قراءة في الخلفيات والأبعاد

اعداد / د. رابح لعروسي

جامعة الجزائر -1 الجزائر

الملخص:

يرى بعض الباحثين المختصين أن مصطلح الإسلام السياسي عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي أستخدم لتوصيف الحركات التغييرية والتي تؤمن بالإسلام منهج حياة، واستخدم المصطلح أيضا بكثرة في الحملة لما يسمى بالحرب على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001،

أما من وجهة نظر الباحثين المسلمين فيعتبر استخدام هذا المصطلح نابع من عدم فهم كاف بفلسفة الإسلام، فالإسلام من الناحية التاريخية هو الدين الوحيد الذي استطاع في عهد انتشاره الأو ل تكوين النواة الأو لى لمؤسسات اجتماعية وخدمية وسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، على عكس الديانات الأخرى التي لم تتمكن من تشكيل بدايات دولة.

وتعد حركة مجتمع السلم وكغيرها من الأحزاب السياسية تسعى إلى المشاركة السياسية بصورة لا تفهمها إلا الحركة نفسها، ويعد خيار المشاركة الاستراتيجية سواء في ظل المغالبة أو الانسحابية اثبت قدرته على الاستمرارية والتكيف مع مختلف المستجدات والمعطيات السياسية رغم تغيير وسائله واساليبه وصموده أمام انتقادات أعضاء الحركة أنفسهم

Abstract:

Some specialists researchers believe that the term political Islam is a political and media use the term to describe the transformative movements that believe in Islam a way of life, also used the term frequently in the campaign for so-called war on terrorism following the events of September 11, 2001.

The MSP and like other political parties seeking to political participation

are not understood, but the movement itself, is a strategic participation option, whether in light of transcendence or withdrawal has proven its ability to continuity and adapt to the various developments and political data despite the change means and methods and standing up to criticism of members of the movement themselves

مقدمة :

تعد المشاركة السياسية من اهم القضايا التي يركن عليها علم الاجتماع السياسي، والمشاركة السياسية تعني في أو سع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم، كما يفرقون بين المشاركة بهذا المعنى والاهتمام من ناحية والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية.

فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً. وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا، فإن الاهتمام يظل مفهوما مستقلاً عن المشاركة.

أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، حيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة. فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه، وهي تلك العملية الاجتماعية والسياسية التي عرفها الباحث فيليب : –هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديموقراطية التي يعبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة –[1].

وتعتبر الأحزاب السياسية أهم القنوات في المشاركة السياسية ن وكاطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة امام صانعي القرار. وبفضل المشاركة السياسية يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في اطار التداول الديموقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي أو المشاركة فيها لمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينجم مع البرنامج السياسي للحزب

والصالح العام وإلا ستكون هذه المشاركة فارغة ضامنيا ومغتربة مجتمعيا أي لا تعبر عن أهداف الحزب الداخلية، ولا تحقق رغبات وتطلعات المجتمع.

أما الإسلام السياسي فيرى بعض الباحثين المختصين أن مصطلح الإسلام السياسي عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي يستخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره منهج حياة واستخدم هذا المصطلح بكثرة في الحملة لما يسمى بالحرب على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ومن وجهة نظر الباحثين المسلمين يعتبر استخدام هذا المصطلح نابع من عدم فهم وتعمق كاف بفلسفة الإسلام، حيث يعتبر الإسلام من الناحية التاريخية الدين الوحيد الذي استطاع في عهد انتشاره الأول لتكوين نواة لمؤسسات اجتماعية وخدمية وسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، على عكس الديانات الأخرى التي لم تتمكن من تشكيل بدايات دولة ويرى البعض أن مصطلح الأصولي من أقدم المصطلحات التي تم استعمالها لوصف ما يسمى إسلاما سياسيا وتدريجيا تم استبدال هذا المصطلح بمصطلح الإسلاميين المتطرفين واستقرت التسمية بعد أحداث 11 سبتمبر[2] 2001.

وتعرف المشاركة السياسية أيضا: « أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع ما في اختيار حكامه، في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل (تقلد منصب سياسي) أو غير مباشرة مثل (مناقشة الأمور العامة) أي تعني اشراك الفرد في مختلف مستويات النظام الساسي» [3].

ومن خلال ما تقدم، يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي مدلولات المشاركة السياسية والإسلام السياسي في الجزائر؟ وما هي خلفيات حركة حمس اتخاذ قرار المشاركة السياسية؟

تنطلق هذه الورقة البحثية انطلاقا من القول بأن للمشاركة السياسية تتضمن الدور الطوعي الذي يقوم به المواطن سواء بشكل فردي أو في اطار الجماعة (حزب سياسي، منظمات...) في الحياة السياسية.

كما تهدف المشاركة التأثير المباشر أو الغير مباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة – أو الفئة التي ينتمي اليها أو للمجتمع ككل.

– لا بد من توافر المؤسسات المختلفة التي من خلالها يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة كمناقشة الأمور العامة.[4]

والإسلام السياسي يتميز بعناصر رئيسية ثلاثة هي[5]:

1. التأكيد على أن السياسية جزء من الإسلام، وأم العمل السياسي فرض على كل مسلم.

2. الإدعاء بأن جماعته وكل جماعة تأثرت به أو انشقت عنه هي جماعة المسلمين وما تقول به هو الإسلام الصحيح وهو أمر يعني أن من ليس من هذه الجماعة ليس جماعة المسلمين بل هو خارج عن الإسلام، وربما كان مهدر للدم والمال والعرض كما يعني أن من لم يعتنق كل مبادئ الجماعة بلا نقاش أو جدال أو تفهم أو تعديل يعد مرتدا عن الإسلام يستوجب عقاب المرتد.

3. فرض الآراء والقرارات والاتجاهات بالقوة والعنف والاغتيال والحرب الذي يسمونه جهادا في سبيل الله.

أما اعتبار العمل السياسي فرضا على كل مسلم فهو اعتبار خاطئ، لأن العمل السياسي ليس فرضا دينا قد،وفروض الإسلام محددة وليس منها العمل السياسي، هذا فضلا عن أن واجب المسلم هو المشاركة في الحياة عموما بإيجابية واقتدار ـ وليس اعتزالها بأي حال من الأحوال، أما العمل السياسي فهو جزء من الحياة وليس كل الحياة أو كل أنشطتها وأداؤه يعد عملا بشريا لا عملا دينيا، وإذا كان هذا العمل منافيا للحياة متعارضا معها، فهو عمل مخالف للدين مجانب للشرع[6].

الحركات الإسلامية والحياة السياسية:

لم تعد الحركة الإسلامية تيارا فكريا وسياسيا هامشيا في واقع المجتمع العربي المعاصر يمكن إغفاله أو تجاهله ولذا فإن مشاركته أو إقصاءه عن السلطة لا يعني بحال من الأحوال إقصاءه عن السياسية لأن أي نظام سياسي يتعين أن يتفاعل مع محيطه المتمثل بالواقع الاجتماعي والخريطة السياسية للمجتمع الذي يحكمه، ومن الطبيعي أن تحدث علاقات تأثير وتأثر متبادل بين الحركة الإسلامية والمجتمع من جهة وبينها وبين النظام السياسي من جهة أخرى وطبيعة هذه التفاعلات تتأثر بدورها بالأصول الفكرية لكل من الحركة الإسلامية والنظام السياسي، وعليه نرى أن هنالك ثلاث مسائل أساسية لفهم طبيعة العلاقة بين الطرفين وهي العلاقة بين الدين والسياسة. ومنظور الحركة الإسلامية إلى الدولة ونظام الحكم وأخيرا الشورى والمشاركة السياسية[7].

حركة حمس (حركة مجتمع السلم)[8] وخيار المشاركة:

حركة مجتمع السلم وكغيرها من الأحزاب السياسية تسعى إلى المشاركة السياسية بصورة لا تفهمها إلا الحركة نفسها، وقبل ذلك يجب التعرف على أسباب التحول في

مسار الحركة الاسلامية الجزائرية ولا سيما بعد تداعيات 1992 توقيف المسار الانتخابي وانحراف الحركة – fis– نحو العنف والتي كانت الحركة الاسلامية عموما جراء ذلك الانحراف أن تسقط من معادلة النظام السياسي الجزائري نحو أسلوب المشاركة السياسية كبديل عن خيار أو سياسة المطالبة والمغالبة المنتهج من طرف الجبهة الاسلامية للإنقاذ والذي أثبتت الأحداث فشله.

ومن أهم هذه الأسباب:

لا– راديكالية الجبهة واصرارها على قلب النظم عند وصولها للسلطة (لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول).

- استئصالية الدولة (المؤسسة العسكرية) واصرارها على حل الانقاذ أمنيا ونهائيا.

ومن خلال هذه الأسباب وغيرها تتضح لنا ثلاث تيارات رئيسية في الحركة الاسلامية :

- **التيار الأول:**

الذين يوجدون خارج دائرة الحياة السياسية والقانونية ويمثلهم الحزب المحظور منذ مارس 1991 إلى اليوم.

- **التيار الثاني:**

الذين يطالبون بتغيير النظام لكنهم لا يترددون في المشاركة في الانتخابات وتمثلهم حركة الاصلاح الوطني الذي يعتبر زعيمها أنه القوة المعارضة الأولى في البلاد خاصة بعد انتخابات 2002 إلى حزب الوفاء والعدل غير المعتمدة لأحمد طالب الابراهيمي المحسوب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- **التيار الثالث:**

الذين يوجدون داخل النظام ويعتبرون إن المشاركة خيار استراتيجي لا يمكن التنازل عليه بأي حال من الأحوال وتمثلهم حركة مجتمع السلم المشاركة في السلطة منذ 10 سنوات تقريبا (محل المداخلة والدراسة) حركة مجتمع السلم ومنذ تأسيسها سنة 1991 تبنت سياسة المشاركة على المغالبة التي اعتمدها الانقاذ وهو ما أكده رئيس الحركة –سابقا– « محفوظ نحناح « أن المشاركة في قاعدة الحكم أولى من الروح الانسحابية أو المعارضة الراديكالية «[9]، وفي موضع آخر يؤكد « مثلما رفضنا منهج المغالبة رفضنا أيضا مزيج الاستقالة وغرس الروح الانسحابية والفرار من المسؤولية الشرعية والأخلاقية

والتاريخية الذي تبناه تيار آخر تحت دعوى التعفف من السياسة والقفزة من مفاتنها وفتنتها، بما يجعل الكلاسيكية والعلمانية تنتصر وتستولي على كثير من نقاط التأثير والتوجيه [10]».

من خلال هذه الرؤى لرئيس الحركة سابقا يتضح لنا أن المشاركة فعلا خيار استراتيجي تبنى على حل وسط، أو كما يسميها بالوسطية بين كموقفين متناقضين هما :

- المغالبة : البحث عن السلطة بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية.
- الانسحابية : وتعني الفرار من المسؤولية كما سماها هو الشرعية الأخلاقية التاريخية.

ومنه التساؤل عن معالم ومبررات المشاركة الاستراتيجية لحركة مجتمع السلم في ظل الموقفين السالفين الذكر :

1. المشاركة الاستراتيجية في ظل المغالبة :

تتضح هذه الاستراتيجية من خلال موقف حماس من جمع تحركات FIS والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية :

✓ معارضتها للمسيرة التي دعت اليها الجبهة في 1990/ 04/ 20. في اشارة من نحناح أن التيار الاسلامي أو سع من أن تمثله الجبهة وحدها وهذه المعارضة نابعة من رفضه المطلق كخيار المواجهة والعنف.

✓ عدم دعم نحناح الصريح للجبهة في انتخابات جوان 1990 وادعاؤه فيما بعد أن النصر الذي أحرزته الجبهة يعود الفضل فيه إلى الحركة الأو سع نطاقا.[11]

✓ محأو لة نحناح بناء قاعدة شعبية تختلف عن قاعدة الجبهة تستقطب أصحاب المهن الحرة من الطبقة والوسطى والنخبين ذوي الثقافة العالية والأقل شعبية عكس الجبهة التي نالت الدعم الشعبي الاكبر من الشباب المهمش والعاطل عن العمل [12].

✓ فشل جميع التحالفات الإسلامية خاصة مع الفيس لاعتبارات ذاتية متعلقة بداء الزعامة وأحقية كل حزب في قيادة الحركة الإسلامية وأخرى موضوعية متعلقة باحتراف السلطة للتيار الاسلامي في ظل توتر الأو ضاع، مما جعل كل حزب يسهم لوحده مساره السياسي والانتخابي بعيدا عن أي تحالف[13].

✓ ترجمت هذه الحركة تلك المواقف في تأييدها لوقف المسار الانتخابي جانفي 1992، وحجة نحناح في ذلك هو رفضه لكل أشكال العنف والتطرف التي تؤدي

بالبلاد إلى حرب أهلية ن ورأى أن خطأ الحكومة الاكبر لا يعالج بخطأ حمل السلاح وجز الرقاب وثقافة التدمير والحقد، وأن الجيش سليل جيش التحرير يجب إن يعود إلى ثكناته بعد استتباب الامن ولا يعقل أن يبقى الشعب من غير حماية في الشارع والقرية[14]، وقد اعتبرت بعض الأوساط هذا القرار بمثابة اختراق خطير للحركة من طرف النظام خاصة في ظل رفض بعض الأحزاب العلمانية توقيف المسار كرأس أيت احمد رئيس الأفافاس حول ضرورة متابعة الانتخابات واحترام ارادة الشعب من أجل تجنب البلاد حرب أهلية، وهو نفس موقف الأفلان.

وبغض النظر عن موقف نحناح هذا وملابساته، يبقى الحدث أنه-كان اعلانا صريحا بدخول حركة حماس المشاركة الاستراتيجية في شقها الثاني.

2. المشاركة الاستراتيجية في ظل الانسحابية :

تتضح هذه الاستراتيجية بدورها في موقف الحركة من أبرز القضايا الوطنية المصيرية وقبل ذلك تجدر الإشارة الة أن دخول حركة حماس ميدان المشاركة لم يمر بسلام على بيت نحناح الذي شهد معارضة داخلية قوية وانقسامات وهو ما أكدته الاستاذة صليحة نواصرية التي اعتبرت «أن أخطر قرار تتخذه حماس في مسارها السياسي هو اعلان قرار مشاركتها في المجلس الانتقالي سنة 1994 وقد مثلت تلك المشاركة اشكالا كبيرا على أساس أنها مشاركة في هيئة غير شرعية»، ادت إلى انشقاق وشرخ داخل الحركة بين رافضين ومؤيدين وكان لكل جهة حجتها[15].

- ❖ جهة المؤيدين : وتتمثل في دعم خيار الشعب والزيادة في تمكينه من حقه في تقرير مصيره وتسيير شؤونه وشعارهم في ذلك الواقعية والمرحلية والتدرج بالعلم والعمل والعدل.
- ❖ جهة الرافضين : وتمثل في صعوبة التقرب والتعايش مع نظام فقد ثقة واحترام الشعب.

وبطبيعة الحال انتصر فريق المؤيدين بحجة إن المعارضة الراديكالية ولى عهدها والانسحابية ليست منفذا للهروب من المسؤولية لكن السؤال المطروح : أي مشاركة كهذه في مجلس خارج الشرعية الشعبية والدستورية ؟

وإذا كان هدف المشاركة هو جعل خيار الشعب وحماية مصالحه فهل يتم الدعم أو الحماية في اطار مجلس لا يتمتع بالإجماع الشعبي والحزبي ؟

هـل الانسـحابية التـي تعني الهـروب من لمسـؤولية هي المشـاركة في مؤسسـة لا تعبر عن ارادة الشعب ؟

فالقضايا الوطنية التي تتجلى فيها المشاركة الاستراتيجية في ظل الانسحابية هي :

- **قضية سانت ايجيديو**(عقد روما) :

رغم مشـاركة حمـاس في اللقـاء الأول في عقـد رومـا في 1994/ 11/ 22-21 وتوقيعها لبيـان يسـمى «ارضيـة مـن أجـل الحل السـياسي والسـلمي لازمـة الجزائـر» إلا أنهـا رفضت المشـاركة في الجولـة الثانيـة في 1995 بحجـة إن الأزمـة الجزائريـة لا بـد من حلهـا من طرف كل الجزائريـين داخـل الجزائـر وهـو نفس موقف السـلطة حيث أكـد في هذا الإطـار الباحث والمـؤرخ الفرنـسي بنجامين سـتوزا بقوله :

«إن السلطة رفضت كليا مقترحات سانت ايجيدو»[16].

إن مشـاركة الحركـة في الجولـة الأولى وانسـحابها في الجولـة الثانيـة يطـرح العديـد مـن التسـاؤلات والاسـتفهامات حول الأسـاليب التـي دفعتها للمشـاركة وكذا الأسـاليب اليت جعلتهـا تنسـحب في منتصـف الطريـق (عـدم اسـتكمال الجولـة الثانية).

فهـل اسـتراتيجية المشـاركة هي التي جعلتهـا تعارض قـوى المعارضة نفسـها ؟ هذا رغم معقوليـة مطالبهـم والتي منها :

« اطـلاق سراح المعتقلـين السياسـيين رفع حالـة الطوارئ التاكيد على تمسـكهم بالسـلام والديموقراطيـة والعروبـة والامازيغيـة ورفـض الدعوة إلى انتخابات رئاسـية لانها لا تسـتند إلى اجمـاع وطني[17].

إضافـة إلى أن هـذه الأحـزاب لقت اقبالا شـعبيا واسـعا كالتجمـع الضخم بقاعة حرشـة في الجزائـر العاصمـة يوم 04 جـوان 1995.

*** قضية الانتخابات الرئاسية 1995/ 11/ 16:**

المشـاركة الاسـتراتيجية تتواصـل هـذه المـرة مـع الموعـد رئـاسي يتعلـق بمـن يصـل إلى سـدة الحكـم، فرغم رفـض الاحـزاب لهـذه الانتخابـات -مؤقتا- وهـي أحزاب عقـد روما السـابقة الذكـر، وكـذا رفـض بعـض الفاعلين السياسـيين لهـا كموقف حمـروش الذي صرح قائـلا: «بـأن الجميـع متفـق على مـن سـيفوز في الانتخابـات»[18].

وتصريـح أحمـد بـن محمـد قائـلا:» أعتقـد أن عـرس الرئاسـيات قـد انتهـى قبـل أن يتـم الزفـاف»[19].

إلا أن مختلف ردود الأفعال هذه، لم تؤثر على استراتيجية نحناح في المضي قدما نحو سباق الرئاسيات. وغض الطرف عن مختلف الانتقادات كالتصريح الخطير لرئيس حركة النهضة الاسلامية جاب الله بقوله «أن نحناح قدم مصلحة حزبه على مصلحة الدين والوطن والحرية بمشاركته في الانتخابات»[20].

وقد حأو ل نحناح تبرير مشاركته بقوله» إن الانتخابات الرئاسية في اعتقادي فريضة شرعية وضرورة واقعية، وهي خطوة نحو انفراج الأزمة أو التخفيف منها [.....] وكذا نبذ العنف بجميع أشكاله للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها[21].

وبالفعل كرست هذه الرئاسيات خيار المشاركة لدى حمس واعتبرت بحق خيارا استراتيجيا، لا يفهمه إلا مهندسه، هذا يحظر اتهامات أعضاء الفيس بالتواطؤ مع النظام، على اعتبار أن ترشح نحناح من شأنه استمالة العديد من الأصوات الإسلامية، ومن ثم يلغى دعواتهم إلى المقاطعة، وهو ما جعل المتتبعون يصفون مشاركة نحناح في هذه الانتخابات بالوسيلة التي يعيد بها النظام حركتيه التي فقدها مع بداية أول محطة انتخابية في تاريخ التعددية السياسية في البلاد، وأنها ليست لها أية علاقة بالحرية الممنوحة للتيار الإسلامي.

*** قضية تشريعات 05 جوان 1997:**

هذه المحطة والتي تمثل التحول الأكبر في مسار حركة مجتمع السلم، بالانضمام إلى أو ل حكومة اسلامية في تاريخ الجزائر المستقلة في 24 جوان 1997، وهذا بعدما حصلت حمس على 69 مقعدا، مما مكنها من الحصول على 07 مكاتب وزارية في حكومة أو يحي. كما أكدت حمس مشاركتها في المحليات 1997/ 10/ 23، واعتبرت الحركة نفسها – حزب معارض في طابع مشركاتي، أو كما سميت نفسها بالمعارضة الإيجابية، الشيء الذي مكنها من الحصول على 890 مقعدا بلديا و260 مقعدا ولائي. فكانت فرصة للحركة الاسلامية الممثلة بحركة مجتمع السلم في المساهمة في التسيير المحلي وعلى المستوى القاعدي للدولة.

ومن خلال هذه الانتخابات وبمرور الوقت أصبح ابتعاد الحركة عن هذه المؤسسات أو الشعب عن الحكومة أو مقاطعة الانتخابات هو الاستثناء، والحضور الدائم هو الأمر الطبيعي اثبتته الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.

*** رئاسيات 15 أفريل 1999:**

مرة أخرى تقطع المشاركة الاستراتيجية أشواطا سياسية معبرة، ولا مجال للإنسانية، ولكن هذه المرة وعلى غير العادة تصطدم بجدار السلطة، حيث تم اقصاء مرشح حمس

السيد محفوظ نحناح من الترشح للانتخابات الرئاسية (1999) بحجة أنه لا يملك أية وثيقة تثبت مشاركته في ثورة التحرير الكبرى وجاء قرار المجلس الدستوري حول هذه القضية كالآتي «.... إن المجلس الدستوري رفض طلب المدعي المتضمن الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة ليوم 1999/ 04/ 15. لعدم توفر الشروط المحددة في الدستور»[22].

لقد كان قرار اقصاء نحناح مفاجئا وغير منتظر، واضعا بذلك خيار المشاركة الاستراتيجية على المجال لتصبح الحركتين خيارين لا ثالث لهما:

- **الخيار الأول**: المشاركة أصبحت ممنوعة قانونا.

- **الخيار الثاني**: الانسحابية كانت ولازالت ممنوعة منهجيا.

فأين الحل يا ترى؟

بالرغم من حملة التنديد الواسعة التي شنها مناضلي الحركة على هذا الإقصاء، برفعهم شعارات تعبر عن غضبهم وسخطهم عن هذا القرار المجحف في رأيهم جاء فيها مثلا:... لا للحقرة... لا للإقصاء والتهميش، قرار المجلس الدستوري جائر وغير قانوني.... وغيرها من الشعارات المعلقة على واجهة مقرات الحركة في أغلب ولايات الوطن، إضافة إلى بيان رسمي صادر عن الحركة يندد هذا الإقصاء.

إلا أن النتيجة عكس ذلك تماما تمثلت في إعلان الحركة مساندتها المطلقة لمرشح الإجماع السيد عبد العزيز بوتفليقة، بعد الإمضاء على وثيقة الإتلاف السياسي في 08 أفريل 1999.

- إن فهم السلطة حقيقة المشاركة الاستراتيجية التي تعتمدها حمس هي التي جعلتها تقرر إقصاء مرشحها، فما دام نحناح لا يؤمن بالانسحابية والهروب من المسؤولية، وما دامت الانتخابات عنده فريضة شرعية وضرورة واقعية، أي أنه سيشارك في الانتخابات كمرشح للحركة أو من دونها، فلا بأس إذن من احتواءه لصالح السلطة، على اعتبار أن مساندته من شأنها أن تعطي نوعا من الشرعية للرئيس المنتخب وتمنع أي طارئي قد يهدد هذه الشرعية، وكذلك الهدف من مساندة نحناح لمرشح الإجماع هو تأمين العدد الكبير للأصوات الاسلاميين التي احتل بواسطتها نحناح المرتبة الثانية في رئاسيات 1995. وهذا التأمين يكون لصالح مرشح الإجماع خاصة في ظل التنافس الكبير للأحزاب وشخصيات معارضة، وتأكيدهم على تحقيق التداول الحقيقي على السلطة، إذ تم إجراء الانتخابات في شفافية ونزاهة ولعل أهداف السلطة من إقصاء نحناح وجلبه إلى صفها

هـو تأكدهـا من عـدم امكانية تشـكل قطب اسـلامي مضـاد، خاصة مع ترشـح أحمـد طالب الابراهيمـي وعبـد الله جاب الله.

وبالفعـل أثبتـت مجريـات الانتخابـات مـدى دهـاء السـلطة خاصة فيـما يتعلـق بمنح نوع مـن الشرعيـة للرئيـس الفائـز وهذا بعد انسـحاب السـتة المترشـحين من سـباق الرئاسـيات احتجاجـا على التزوير المسـبق عشـية الاقتراع مشـككين في مـدى شرعية بوتفليقـة الحائز على دعـم أهم مؤسـس الدولـة والمتمثلة في المؤسسـة العسـكرية[23].

*** مسألة التحالف الرئاسي 2004/ 02/ 16:**

آخـر محطـة في مسـار المشـاركة الاسـتراتيجية لحركـة حمـس وليـس الآخـرة هـي ترقيـة الائتـلاف إلى تحالـف رئـاسي، الموقـع مـن طـرف الرئيـس الجديـد لحركـة **** رفقـة بـن خـادم وأو يحـي (FLN وRND) هذفـه الأسـاسي هـو دعـم المرشـح عبـد العزيـز بوتفليقـة لعهـدة رئاسـية ثانية، لتحقيـق غايات سياسـية على حد تعبير أبوجرة سـلطاني الـذي أكد «أن قـرار الذهـاب إلى التحالف الرئاسي سـيكون حول مبـادئ وأهداف وقيـم ومنطلقات تكون فيـه المصالحـة الوطنيـة وحماية الإسـلام، وترقيـة اللغـة العربية والدفـع بعجلـة الديموقراطية إلى المزيـد مـن التقـدم من الأولويـات ويسـاهم في ردم الهـو ة التـي مازالت تفصـل التيارات الثـلاث في البـلاد». البـلاد جريـدة 04/ 05/ 16.

فالتسـاؤل: هـل المضي نحـو بناء هـذا التحالـف حتمية فرضتهـا مجموعة مـن الظروف أم هـو خيـار ناتج عـن تخطيط طبيعي مسـبق؟

*** التحالف حتمية:**

مـن منطلـق طريقة تعامل السـلطة مع الحركـة، حيث قبل شـهر تقريبا من عقـد التحالف الرئـاسي، وفي إطـار تعيـين الثلث الرئـاسي في مجلس الأمـة في جانفـي 2004، تحصلت حمس عـلى 04 مقاعـد فيـه وهـو العـدد الـذي لم تتحصـل عليـه الحركـة في أو ل قوتهـا لتضـاف إلى المقاعـد الاربعـة الأخـرى التي فـازت بهـا الحركة خـلال الانتخابـات الأخيرة وكـذا المقاعد التـي كانـت بحوزتها مـن قبل.

ليرتفـع العـدد الإجمـالي إلى 12 مقعدا، الأمر الذي يسـمح لها بتشـكيل كتلـة برلمانية داخل مجلـس الأمـة مما قد يمنحهـا وزنـا في الغرفة الثانية مـن البرلمان.

الأمـر الـذي اعتـبره المتتبعـون مفاجـأة تخفـي صفقـة سياسـية تتعلـق طبعـا بالرئاسـيات والتـي كانـت على الأبـواب.

وإذا اعتبرنا أن هذا العدد المعتبر من التعيينات هدية السلطة للحركة فما هو المقابل الذي ستمنحه الحركة للسلطة اذن ؟

وبعد شهر تقريبا جاء هذا المقابل وهو إبرام الحركة لعقد التحالف الرئاسي بهدف مساندة ودعم المترشح الرئيس للانتخابات 2004 بتاريخ 2004/ 02/ 16، وفي هذه الظروف يمكن اعتبار عقد التحالف حتمية فرضته انتخابات 2004.

التحالف كخيار : من منطلق التخطيط المسبق له، وتحسين فرصة تجسيده ميدانيا فمنذ عقد الائتلاف (البيان السياسي اشترك) الموقع بين MSP وMNH وRND وFLN في 08 أفريل 1999 والرئيس الراحل محفوظ نحناح يطمح إلى ترقية ذلك الائتلاف إلى تحالف رئاسي، وهو ما جاء في أحد بنود الائتلاف المتفق عليها.

الواضح هو أن التحالف الرئاسي سواء كان حتمية أو خيار، فان كلا الطرفين يدخلان في اطار المشاركة الاستراتيجية التي اصبحت ثابتا من ثوابت الحركة فلا تهم الوسيلة بقدر ما تهم الغاية أو الهدف وراء عقد ذلك التحالف.

والمهم انه يعتبر وسيلة جديدة لتجديد وتفعيل خيار المشاركة الاستراتيجية خاصة بعد نكسة التشريعيات 2002 اضافة إلى إن المدة الزمنية المنتهجة في مسار المشاركة (10 سنوات تقريبا) تقتضي هذا التجديد.

خلاصة القول:

إن خيار المشاركة الاستراتيجية سواء في ظل المغالبة أو الانسحابية اثبت قدرته على الاستمرارية والتكيف مع مختلف المستجدات والمعطيات السياسية رغم تغيير وسائله واساليبه وصموده أمام انتقادات أعضاء الحركة أنفسهم واستفزازات الاحزاب السياسية، وكذا تحديات السلطة الحاكمة، الأمر الذي يحسب لصالح الحركة (الثبات في الموقف) بغض النظر عن قيمة النتائج والمكتسبات التي حققتها وحققها هذا الخيار.

الهوامش:

1. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة : محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. 1998. ص 301.
2. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. 1990. ص 159.
3. نعيمة ولد عامر، المشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 2000. ص 15.
4. نادية حلمي، رؤية الصين إلى الحركات الإسلامية العربية، مجلة شؤون الأو سط، ص ص 36.
5. محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، مؤسسة الأنتشار العربي، بيروت لبنان، ط2004،5.ص 412.
6. محمد سعيد العشماوي مرجع سابق، ص413.
7. فاروق ابوسراج الذهب، الشيخ الرئيس : محفوظ نحناح (الكلمة التي سبقت زمانها)، الجزائر دار الخلدونية.2004. ص 10.
8. تعود تسمية حركة مجتمع السلم إلى القرار المتعلق بتكييف وتطابق الأحزاب السياسية مع الأمر المتعلق بقانون الأحزاب السياسية سنة 1997 (التسمية السابقة: حركة المجتمع الإسلامي (حماس) –حمس)
9. محفوظ نحناح، الجزائر المنشودة : المعادلة المفقودة (الاسلام، الوطنية، الديموقراطية)، الجزائر : دار الجبهة للإعلام والنشر والتوزيع، طبعة 02. ص 65.
10. مايكل ويليس. التحدي الاسلامي في الجزائر : الجذور التاريخية، ص 283.
11. مايكل ويليس. السياسة (صعود الحركة الإسلامية) بيروت 1999 ص 257
12. محمد تامالت : الجزائر فوق بركان ؟، حقائق وأوهام : 1988 – 1999 الجزائر 1998.ص 96.
13. فاروق ابوسراج، مرجع سابق، ص 10.
14. صليحة نواصرية : حماس الجزائر وخيار المشاركة، باتنة، دار الزيتونة للإعلام والنشر. 2002، ط 03. ص 119.
15. Benyamine Stoca , la guerre invisible , Algerie 40»
16. Press de Fondation national des sciences politique , Ed chiheb , 2001 , page 30.
17. Plate forme de rome : www.algeriade/article/docu/plateorm.html
18. حوار قناة الجزيرة مع مولود حمروش. برنامج بلا حدود : 2001/ 11/ 08.
19. حوار قناة الجزيرة مع رئيس حزب الجزائر المسلمة : أحمد بن محمد : 2001/ 07/ 05.
20. ناصر جابي، الانتخابات : الدولة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر 1998، ص 167.
21. أحمد الدان،أضواء على شخصية الشيخ محفوظ نحناح،الجزائر.د.د.ن.1999.ص ص 45.46
22. المجلس الدستوري، فض الخصام بين رئيس حركة مجتمع السلم ورئيس المجلس الدستوري. مجلة الإدارة الوطنية. المجلد09. العدد02. السنة 1999. ص 118.
23. Yucef Briandel, "The présidential election in Algeria" notes on recent elections studies. lincoln university (U.K). 2001. p16